جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

الأساليب الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة-CPA – وكالة خميس مليانة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:تأمينات وبنوك

إعدادالطلبة:

***عطافن كريمة**

***حساني نورية**

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

-(أ/**زنيني فريدة** – جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

-(أ/ **مليانى فتيحة** -جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

-(د/ **غيدة فلة**-جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الشكر والعرفان

نتقدم بكل معاني الشكر و التقدير إلى أستاذتنا

المشرفة فتيحة ملياني و التي كانت سندا

دون أن ننسى مدير الوكالة الذي كان

سندا بالمجهودات القيمة التي بذلها معنا خلال فترة

التربص و كل موظفي بنك القرض الشعبي الوطني وكالة

خميس مليانة

و أخيرا نود أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو

بعيد في انجاز هذه المذكرة و نخص بالذكر

صديقات العمر.

الإهداء

إلى من قال الله فيهما بعد بسم الله الرحمان الرحيم « « و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا »» «

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها و الإشارة بفضلها إلى التي كانت تشجعني و كانت العين التي تحرسني و كانت أول قلب يخفق لنجاحي و التي اسمها دقة قلبي الغالية أمي أطال الله في عمرك

إلى من أنار لي الدرب و سهل لي سبل العلم والمعرفة و حرص علي منذ صغري و اجتهد في تربيتي و توجيهي أبي أطال الله في عمرك

إلى من هم سندي و عزوتي إخوتي عمر ومحمد

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهن أخواتي فاطمة الزهراء،فتيحة ،سعيدة ،امينة،جميلة

إلى كل عائلة عطافن ومزيري كل باسمه

إلى البراعم الاسرةإلى رفيقات الدرب التي جمعني بهما القدر و تقاسمت معهن مشقة هذا العمل صليحة ،فاطمة الزهراء،اسية

إلى من كان سندي الأول زوجي الغالي.

كريمة

الاهداء

إلى من كرمهما الله في كتابه الحكيم ، بعد بسم الله الرحمان الرحيم «« »و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما « «

إلى من حملتني وهنا على وهن وسهرت علي الليالي لأبلغ المعالي

إليك أماه الحنون ، يا أطيب رحيق في الوجود حفظك الله و أطال في عمرك

إلى الذي لا أنسى فضله علي لما قدمه لي لأرى النور إلى من كان له الفضل في رعايتي وتعلمي إلى الذي كانت نصيحته لي لا تفارق شفتيه إليك أبتي حفظك الله و أطال في عمرك

إلى من هم سندي وتاج رأسي إخوتي الأعزاء

لى الريحانة العطرة التي لا تحلو الحياة إلا بهن

إلى براعم العائلة

إلى من كان سندي ماديا و معنويا

نورية

الملخص

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية أي دولة و ذلك من خلال توفير مناصب عمل، وخلق روح المبادرة و تكاملها مع المؤسسات الكبيرة لتحقيق أنشطة اقتصادية واجتماعية

لهذا سعت الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار باقي الدول إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بهدف إيجاد فرص عمل و ذلك عن طريق تحسين أداء اليد العاملة وتنميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلالها، و لتحقيق هذه الأهداف لجأت الحكومة إلى إنشاء مختلف الأجهزة و الهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ...الخ، و رغم هذه الجهود لا يزال التمويل هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات و التعقيدات.

لهذا اخترنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء على الأساليب الحديثة المستعملة ومدى مساهمتها في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن ما تم التوصل إليه إلى أن الأسلوب الأكثر استعمالا للتمويل من طرف البنوك هي تقنية تمويلية حديثة نسبيا و هي تقنية القرض الايجاري، حيث حاولنا التعرف على مدى مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكن رغم كل الإجراءات التشريعية و التنظيمية المتخذة لصالح القرض الايجاري، الا أن إمكانيته الحقيقية غير مستغلة بكامل طاقتها، حيث تم تغطية مزايا هذه التقنية التمويلية.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الأساليب الحديثة، التمويل الايجاري

abstrait

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle important dans le développement économique d'un pays et par la prestation de travail de bureau, et de créer un esprit d'initiative et l'intégration avec les grandes institutions pour réaliser des activités économiques et sociales Cette Algérie a cherché ces dernières années le long des lignes d'autres pays pour encourager le secteur des petites entreprises et moyennes, en vue de créer des emplois et en améliorant la performance et le développement du travail à réaliser le développement économique à travers lequel, et pour atteindre ces objectifs, le gouvernement a eu recours à la création de divers organes et organismes de soutien et de soutenir ce secteur, comme l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes, le Fonds national d'assurance chômage ... etc., et bien que ces efforts sont encore financent le secteur est confronté à de nombreuses difficultés et des complications.

Pour cela, nous avons choisi dans ce hangar recherche la lumière sur les méthodes modernes utilisées et la mesure de leur contribution au financement des petites et moyennes entreprises, mais ce qui a été conclu que le mode de financement le plus largement utilisé par les banques sont la technologie de financement relativement nouveau et est la location de la technologie de prêt, où nous avons essayé de déterminer l'ampleur de sa contribution à la le financement des petites et moyennes entreprises, mais malgré toutes les mesures législatives et réglementaires Pris au profit de la location du prêt, mais la capacité réelle de son potentiel soit pleinement exploité, avec une couverture des avantages de cette technique de financement.
Mots-clés:

petites et moyennes entreprises, la finance, les méthodes modernes, le financement de crédit-bail

أولا:قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
02	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
03	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي	14
04	التوزيع النسبي للمساهمات المشكلة للاستثمار في التمويل الثلاثي	15
05	يمثل تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري	27
06	عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة	37
07	اهتلاك القرض الايجاري للآلتين	47
08	يمثل الرسم على القيمة المضافة الاهتلاك للآلتين	48
09	أقساط اهتلاك الآلتين	49

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	28
02	الهيكل التنظيمي لوكالة خميس مليانة-بنك القرض الشعبي الجزائري-	31
03	عدد المؤسسات الممولة بالتمويل التأجيري	37

قائمة المختصرات

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

*الشركة الفرنسية للإقراض البنوك CFC

*الإدارة العامة DG

*رئيس المدير العام PDG

*الحساب الجاري LC

* التمويل التأجيري LB

*حساب الشيكات L CH

*بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

الفهرس

العناوين	الصفحة
الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	06
تمهيد.....	07
المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	08
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم خصائصها.....	12-08
المطلب الثاني: طرق وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	15-12
المطلب الثالث: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	19-15
المبحث الثاني: النظريات السابقة.....	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة.....	20
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.....	22-21
خلاصة الفصل.....	23
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة خميس مليانة-.....	24
تمهيد.....	25
المبحث الأول: نظرة شاملة لبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة خميس مليانة-.....	26
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك القرض الشعبي الجزائري والتعريف بوكالة خميس مليانة-.....	31-26
المطلب الثاني: وظائف وأهداف- وكالة خميس مليانة-	35-32
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة التطبيقية لوكالة خميس مليانة	35
المطلب الأول: الأسلوب الحديث المقدم من قبل الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	38-35
المطلب الثاني: كيفية طلب القرض من طرف -وكالة خميس مليانة-.....	48-38
المطلب الثالث: استعراض اهم النتائج وتقديم بعض الاقتراحات المتوصل إليها.....	56-48
خلاصة الفصل.....	51

الخاتمة.....	56-53
قائمة المصادر والمراجع.....	60-58

مقدمة

مقدمة:

أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي لأي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية لذلك أولت لها اهتماما متزايد لتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع . وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، وباختلاف المصطلحات الدالة عليها فهي تارة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، وتارة أخرى الأعمال الصغيرة أو المشروعات الصغيرة كما هو الحال في الجزائر ،ويرمز لها ب – PME – لانفرادها بمميزات خاصة تبدأ ببساطة هيكلها التنظيمي، وتسييرها الفعال ،وبالتالي السرعة في اتخاذ القرارات الصائبة في وقتها المناسب وهذا ما يتماشى مع الاقتصاد الراهن والذي ميزته الأساسية التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بحجم متخذي القرار وإنما بسرعة اتخاذ القرار وذلك من اجل تعزيز مكانته واستمرارية المؤسسة .

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف في التعريف والمعايير واختلاف البدائل والإمكانيات من دولة إلى أخرى كما يجدر بالذكر أن قرارات التمويل ذات تأثير على قيمة المؤسسة والخطر الذي تتعرض له حيث أنها تعاني من محدودية التمويل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، حيث أن اختيار الهيكل المالي يعد عنصر ذات أهمية كبيرة ،لان هذا النوع من القرارات يؤثر جوهريا على احتمال إفلاس المؤسسة .

بالنظر إلى حالة الجزائر فإنها اعتمدت في بداية مشوارها التنموي على نموذج الصناعات المصنعة مع بدليه التسعينات وهذا تزامن مع برامج إصلاح الاقتصادية وبدا الاهتمام يزداد إلى أن قواعد سياسية للنهوض بهذه المؤسسات ، حيث تم وضع استراتيجيات وخطوط عريضة لاستراتيجية تنموية تتمحور أساسا حول تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم كل هذه الخطط والاستراتيجيات مازال هذا القطاع يعاني من جملة من المعيقات ومن بينها المشكل التمويلي وهذا المشكل احتل مكانة كبيرة في الأدبيات المهمة بهذا الصنف من المؤسسات .

ومنه أصبح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء ا بالنسبة لأصحاب المؤسسات

أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، وهو احد المحاور الأساسية لسياسات الدول الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الحال شان الدول النامية.

إلا انه في ظل النظام البنكي الحالي، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل حظا للاستجابة للمتطلبات الكلاسيكية لهذا النظام، لذا عمدت الحكومات الجزائرية إلي التفكير في أساليب وميكانيزمات حديثة لتأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة.

❖ **الإشكالية:**

في ظل السياسات والإصلاحات المتبعة من قبل الحكومة والتسهيلات التي قامت بها مؤخرا بهدف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نطرح الإشكالية التالية:

– فيما تتمثل الأساليب الحديثة المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ و ما هو الأسلوب الأكثر استعمالا في الجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

–إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

–ها يمكن ان يكون من بين الأساليب الحديثة المعروفة بديلا تمويليا ملائما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

– هل اتخذت الجزائر ما يكفي من الإجراءات لتفعيل دور القرض الايجاري كأداة تمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

–تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية.

–القرض الايجاري هو تقنية تمويلية لها العديد من تجعلها تتناسب مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–قامت الجزائر بوضع اليات متخصصة تلائم طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و من بينها آلية التمويل الايجاري، لكن برغم ذلك لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة وغير كافية.

❖ **أسباب اختيار موضوع الدراسة**

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، وتتمثل أهمها في:

-أسباب ذاتية:

- نوع التخصص و الميول الشخصي للبحث
- الفضول في مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي.
- التفكير في إنشاء مؤسسة مصغرة في المستقبل.

-أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.
- اهتمام البنوك بمجال تمويل المشاريع وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وفي جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.

❖ **أهداف الدراسة**

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد .

- تقديم أهم الأساليب الحديثة الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات .

❖ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه والتي تتمثل في :

-يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

–الإسهامات والبرامج الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة وأساليب وصيغ التمويل التي تعمل على تفعيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

❖ **منهج الدراسة**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي واستعراض الإطار النظري للدراسة المطروحة من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى أهم مشكل تعاني منه والمتمثل في مشكل التمويل كما تم استخدام منهج تجريبي وتحليل النتائج في الجزء الطبيقي، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برامج EXCAL وجدول الإحصائيات وذلك لجمع المعطيات في الجداول والتعبير عنها في أشكال من خلال العمليات الإحصائية وكذا اسلوب المقابلة الشخصية.

❖ **حدود الدراسة:**

- **بالنسبة للحدود المكانية:**

يتمحور موضوع الدراسة حول الأساليب الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اجل توضيح هذه الأساليب ارتأينا أن تكون الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة خميس مليانة.

- **بالنسبة للحدود الزمنية:**

تعلق الأمر بدراسة طلب ملف خاص بالتمويل التأجيري للفترة الممتدة ما بين (2014–2018) كما تم صياغة الثلاثي الاول لعام 2017 باعتبارها اخر السنة لاتزال في بدايتها.

صعوبات الدراسة

تتمثل أهم صعوبات الدراسة في:

- صعوبة إيجاد مؤسسة إجراء الدراسة الميدانية.
- عدم التأقلم مع منهجية IMRAD في إعداد المذكرة.
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية للبحث بسبب الحصول على البيانات نظرا لتكتم الغير مبرر عليها.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية التالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين أساسين كما يلي:

- **الفصل الأول** ويتمحور حول آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، بحيث يتضمن المبحث الأول كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم مجموعة من التعاريف والخصائص والأهمية التي تتميز بها وكذا التعرف علي مختلف الأساليب الحديثة والهياكل الداعمة لها أما المبحث الثاني فخصص للحديث على النظريات السابقة حول الموضوع .
- **الفصل الثاني** ومن خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، –وكالة خميس مليانة ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وتناولنا في المبحث الأول نظرة شاملة للقرض الشعبي الجزائري، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى التمويل الايجاري كآلية حديثة مستخدمة في وكالة خميس مليانة عن طريق معرفة مساهمة الوكالة في تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا دراسة طلب ملف وكيفية منحه ومعالجته، إضافة إلى تبيان النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

آليات تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن بأهمية كبيرة واهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وذلك لما تلعبه من إسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في معالجة البطالة والفقر وزيادة الإنتاجية من جهة ثانية.

لذا يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذا تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، وهذا من اجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة وعلى المؤسسات المصغرة بصفة خاصة، نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات.

لذلك ارتأينا في هذا الفصل التعرض إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والخصائص التي تميزها بصفة عامة ومن ذلك التطرق لأهم هياكل والطرق الدعم المعتمدة في الجزائر وفي الأخير حاولنا الوصول إلي أهم الصيغ المستحدثة المستخدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلفت أراء الباحثين في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلي التعاريف المختلفة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهميتها والخصائص التي تميزها ومن ثم التطرق إلى الأساليب الحديثة وهياكل الدعم المعتمدة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وذلك راجع إلى عوامل اقتصادية، مرتبطة بطبيعة كل دولة وظروفها، إلا انه لابد من اعتماد تعريف موحد في الدولة وذلك قصد تنسيق الجهود لمساعدة هذا القطاع والرفع من مساهمته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفيما يلي عرض الخصائص والأهمية البالغة لهذا القطاع.

الفرع الأول: التعريفات الصادرة من بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

***تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** قدم قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 تعريفا لها على أنها المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه [1].

***تعريف الاتحاد الأوروبي:** قدم الاتحاد الأوروبي تعريفا موحدا بين دول الأعضاء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا التعريف الصادر في 6ماي 2003 والذي دخل حيز التطبيق في 1 جانفي 2005، حيث يمثل خطوة رئيسية نحو تحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات في اروبا ويهدف إلى تشجيع المبادرة والاستثمارات والنمو.

•**تعريف فرنسا:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500عامل وراس مال متضمن الاحتياجات اقل من 5مليون فرنك فرنسي[2].

---

[1] يخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص05.

[2] فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص30.

•**تعريف اليابان:** استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعدل في الثالث من ديسمبر 1999 وضع تعريف محددا لهذا القطاع، حيث نميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط الذي تنتمي إليه وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	الحد الأقصى لرأس مال (مليون ين)	الحد الأقصى لعدد العمال
مبيعات التجزئة	50	50
مبيعات الجملة	100	100
الخدمات	50	100
الصناعات والقطاعات الأخرى	300	300

المصدر: يخلف عثمان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تنميتها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) جامعة الجزائر 2003\2004 ص16.

• **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل، مابين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي: [1]

-**المؤسسة المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها اقل من 10، وإجمالي أصولها اقل من 1000000 دولار امريكي، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

-**المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم اقل من 50 موظفا، وتبلغ أصولها اقل من 3 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.[2]

المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيهااقل من 300 موظف، أما أصولها فهي اقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

[1] يخلف عثمان، نفس المرجع السابق، ص11.

[2] حكيم بوحرب، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير**، العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص9.

التعريف المعتمد من قبل الجزائر: عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من1 إلى 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، كما أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وتستوفي المعايير الاستقلالية.

أي لا يمتلك من رأسمالها نسبة 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ويتضح هذا التعريف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار نوع المؤسسة	حجم العمالة	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	1-9 عامل	اقل من 40مليون دينار جزائري	لايتجاوز20مليو ن دينار جزائري
صغيرة	10-49 عامل	لا يتجاوز 400مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200مليون دينار جزائري
متوسطة	50-250 عامل	مابين 400مليون إلى 4 مليار دينار جزائري	مابين 200مليون إلى 1 مليار دينار جزائري

المصدر: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب المادة 8-9-10 من قانون رقم 18/1 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 2، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير سنة2017 ص 5.

وفي الأخير نلخص انه بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة إلا أن المختصين اجمعوا على أن معيار عدد العمال هو الأنجع والأكثر استخداما من طرف الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لسهولته وبساطته.

[1] **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المادة 3-5- من قانون رقم 18/1 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017، ص 7.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصائص ايجابية وأخرى سلبية إلا أن لديها أهمية كذلك وتتمثل فيمايلي:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-**سهولة التأسيس:** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشاءها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

-**مرونة الإدارة:** إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها ويعود ذلك إلى الطابع الغير الرسمي للتعامل بين الزبائن والعاملين وصاحب المؤسسة.[1]

-**التجديد:** إن الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من اجلها وهذا مايتطلب منها الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة ولا يمكن لأية مؤسسة إن تستمر لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمي بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

-**انخفاض رؤوس الأموال:** تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض النسبي لرؤوس الأموال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء الشغل.

الارتباط المباشر بالاستهلاك: ترتبط الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا مباشر بالمستهلك، بمعني أن المؤسسات الصغيرة تتيح سلعا أو خدمات استهلاكية مثل الو رشات الصغيرة المنتشرة في الأرياف[2].

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، 42.

[2] صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، وكالة البويرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أوكلي محمد أو لحاج البويرة، الجزائر، 2015/2014 ص20-21.

-المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية صاحب العمل بالعاملين نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة.

-**قدرة الإنشاء في المناطق جغرافية عديدة:** بالنظر إلى حجمها الصغير يمكنها أن تدخل إلى مناطق جغرافية عديدة بعيدا عن المراكز الصناعية التقليدية، وذلك لتميزها بإنتاج سلع محلية بتلك المناطق هذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم السريع.[1]

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من ادوار اقتصادية واجتماعية وسنعرض فيما يلي

-توفير مناصب عمل ودعم المؤسسات الكبيرة.

-المساهمة في التوزيع العادل للدخل.

-التخفيف من المشكلات الاجتماعية.

-تقديم منتجات وخدمات جديدة.

-تحقيق التطور الاقتصادي وترقية الصادرات[2].

المطلب الثاني: طرق وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العديد من الأساليب والمصادر لتغطية احتياجاتها ولتسهيل القيام بأنشطتها، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: برامج التمويل والدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هذه البرامج تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سياسة الحكومة اتجاه انشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص حصولها على التمويل، ويشارك في هذه العملية العديد من المؤسسات والهيئات.

[1] عبيدات عبد الكريم، **حضانات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 66.

[2] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، ، **متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي تحت عنوان الدعم المالي للمؤسسات، ص، م، ودورها في القضاءعلى البطالة**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17، 18 افريل 2006، ص353.

• الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEG:

هي عبارة عن جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الجمهورية يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة والمنشاة من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولي الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها.[1]

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة وتولي الوزير المكلف المتابعة العملية لنشاط الوكالة فهي تقوم بتسيير القرض المصغر وفقا لتنظيم والتشريع المعمول به وتمنح قروضا بدون فائدة وتقوم بتدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم والمرافقة في تنفيذ لمشاريعهم.

•الصندوق الوطني لتامين على البطالة CNAC:

يعتبر الصندوق الوطني لتأمين على البطالة من الهياكل التي صخرتها الدولة من أجل السعي إلى توفير مناصب الشغل.

•وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

• شركة الضمان وتامين الاستثمار.

أما أخر الإجراءات المتخذة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت خلال جانفي 2004 واتسمت بإنشاء صندوقين لمعالجة مشكل الضمانات الذي تعاني منه هذه المؤسسات عند طلب القروض البنكية وهما

• صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30مليار دينار جزائري ممول من طرف الخزينة العمومية.

•صندوق ضمان مخاطر الاستثمار بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري[2].

---

[1]فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2]الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، **متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقي الدولي تحت عنوان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر 18/17 أفريل 2006 ص376-377.

الفرع الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر ثلاث طرق تتمثل في:

• **التمويل الذاتي:** يقوم صاحب المشروع في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل ويتحمل كافة المصاريف الضرورية المتعلقة به.

• **التمويل الثنائي:** في هذه الصيغة من التمويل يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار، وتتحمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الجزء الأخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة، تتحدد مساهمة كل من المستثمر والوكالة انطلاقا من مستوي التكلفة الكلية للاستثمار، وان كان صاحب المشروع هو الذي يتحمل القسط الأكبر من مبلغ التمويل.[1]

الجدول رقم (3) يمثل الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

تكلفة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
اقل من 1 مليون دينار جزائري	**% 25**	**% 75**
من1-2 مليون دينار جزائري	**% 20**	**% 80**
من2-4 مليون دينار جزائري	**% 15**	**% 85**

المصدر: بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، نفس المرجع السابق ص40.

من أهم الإعانات التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار إلى المزايا الضريبية، هي القروض طويلة الأجل الخالية من الفوائد للسماح للمشاريع الفئة بالانطلاق في الظروف معقولة.

• **التمويل الثلاثي:** وفي هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية لصاحب المشروع تعرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والجزء الثالث قرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده ويتوقف مستوى التغطية في هذه الحالة حسب طبيعة النشاط وموطنه، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للمساهمات المختلفة المشكلة للاستثمار الإجمالي في حالة التمويل الثلاثي.

[1] بوخطه رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية –دراسة حالة بعض مؤسسات**، ورقلة، مذكرة ماستر، في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012 ص165.

الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمساهمات المشكلة للاستثمار في التمويل الثلاثي

مبلغ الاستثمار	نسبة القرض بدون فائدة	الأموال الخاصة		القرض البنكي	
		المناطق الخاصة%	المناطق الاخري%	المناطق الخاصة%	المناطق الاخري
اقل من1000000	25	5	5	70	70
من1000000 الى2000000	20	8	10	72	70
من2000000 الى3000000	15	11	15	74	70
من3000000 الى4000000	15	4	20	71	65

المصدر: بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، مرجع نفسه، ص4.

المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقابل افتقار هذه الأخيرة للضمانات المطلوبة، وارتفاع تكلفة التمويل غير رسمي من جهة أخرى، وحاجة هذه المؤسسات للأموال لانطلاق نشاطها تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل هذا النوع من المؤسسات ومن بينها.

الفرع الأول: التمويل التأجيري

من خلال هذا النوع سنقوم بإعطاء تعريف للتمويل التأجيري واهم أنواعه ومزاياه

•**تعريف التمويل التاجيري:** هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[1]

• **أنواع التمويل التأجيري:** تختلف أنواع التمويل التاجيري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان في نهاية المدة يمكن ذكرها فيما يلي:

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، سنة 2005 .

-**التأجير التشغيلي:** يطلق على هذا النوع أحيانا بتأجير الخدمات أو الاستئجار مع تقديم خدمات أخرى وهنا تكون شركة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الاهتمام وتتحمل هذه الأخيرة مسؤولية الصيانة، توبد قطع الغيار للمستأجر، وتشمل جميع خدمات إعداد الأصل للتشغيل ويبقي فقط على مؤجر التأكد مما يلي:

*دفع الضرائب المفروضة على الأصل.

*دفع أقساط التامين على الأصل.

*توفير الصيانة اللازمة للأصل.[1]

* **التأجير التمويلي:** هو عبارة عن علاقة تعاقدية يقوم بمقتضاها مالك الأصل يمنح المستأجر حق استخدام هذا الأصل لفترة زمنية معينة مقابل دفع أقساط محددة بحيث تكون مجموع هذا الأقساط مساوية لقيمه هذا الأصل المستأجر ولا يمكن إلغاء هذا العقد.

***البيع ثم الاستئجار:** في هذه الحالة تقوم المؤسسة التي تملك أرضا أو مباني أو معدات بيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية وفي نفس الوقت توقع اتفاقية مع هذه المؤسسة لاستئجار هذا الأصل المباع لفترة محددة وتحت شروط معينة.

***التأجير ألرفعي:**

يخص هذا النوع من التأجير لتمويل بالأصول الثابتة المرتفعة القيمة، وفي هذا النوع من العقود هناك ثلاثة أطراف وهم المستأجر، المؤجر، والمقرض فوضعية المستأجر لا يختلف عن الحالات المذكورة سابقا، فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد، أما بالنسبة للمؤجر الذي يقوم بشراء الأصل وفقا لاتفاق مع المستأجر فوضعيته تختلف عن الحالات السابقة فهو يقوم بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة ولنفرض والباقي يتم تمويله بأموال مقترضة، وفي هذه الحالة فان الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض [2]

***مزايا التمويل التأجيري:**

- التأجير كمصدر تمويل.

-تجنب مخاطر الملكية.

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[2] فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره ص 69.

-تحقيق مزايا الضريبة.

- مقابلة الاحتياجات المؤقتة.

-الاحتفاظ برأس المال.[1]

الفرع الثاني: التمويل عن طريق الصيغ الإسلامية

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى البدائل المغايرة لتلك التي تنتهجها البنوك التجارية متمثلة في بعض الصيغ الإسلامية وهي كالتالي.

•**المضاربة:** تعرف المضاربة على انها عقد بين طرفين احدهما يقدم مال ويسمى صاحب العمل والأخر بجهده وخبرته يسمى المضارب ويقتسمان الربح الناتج المتفق عليها ولكن المضارب يشارك في الربح فقط ويتحمل صاحب المال الخسارة.[2]

• **التمويل بالمرابحة:** تعرف المرابحة على أنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح على ان يكون المشتري على علم بالثمن الأول للسلعة وان يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن او مقدار منه وهناك شروط للمرابحة:

-ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للعميل الآمر بالشراء.

- ضرورة الاتفاق على الثمن الأصلي وعلى الربح.

-تقع على البنك مسؤولية ملاك السلعة قبل تسليمها للعميل.

-يجوز للعميل رد السلعة إذا تبين فيها عيب فني.

-أن لا يزيد البنك الإسلامي أي مبلغ في حالة تأخير المشتري على السداد بعذره.

-أن تكون مواصفات السلعة محددة ومعروفة.

• **التمويل بالمشاركة:** تعد المشاركة احد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، حيث تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال، إلى جانب عمله وخبرته ويقوم البنك الإسلامي بتمويل النسبة الباقية، وهذا على اساس المشارك بعمله كنسبة محددة من ربح غير معروف.[3]

[1] بومود ايمان، ريحان الشريف، مداخلة تحت عنوان، **بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصدر لتمويلها،** جامعة باجي مختار عنابة، ص34.

[2] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص170 .

[3] صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مرجع سبق ذكره، ص 75.

•التمويل بواسطة بيع بالسلم: يعرف بأنه "بيع آجل بعاجل " هي سلعة وتكون مضغوطة ومحددة المواصفات والثمن هوالعاجل.

• **القرض الحسن:** هو عقد بين طرفين احدهما المقرض والآخر المقترض ثم بمقتضاه دفع المال مملوك الى المقترض على أن يقوم برده دون زيادة أو نقصان الى المقرض في زمان والمكان المتفق عليه.

• **التمويل بالاستصناع:** هو عقد بين طرفين يقوم احدهما وهو المستصنع بتقديم طلب صنع سلعة معينة من الصانع بثمن معلوم مع تبيان نوع وصفحة هذه السلعة علما بان مادة الصنع والعمل من الصانع وتكمن أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير أشكال من التقاول والتعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي وانتساب التمويل من خلال عمليات المصانعة العادية والتي قد تتطور إلى مصانعة مزدوجة أو مركبة وذلك لتعدد الاحتياجات والسلع التي قد تدخل في السلعة موضوع الاستصناع.[1]

•التمويل بالإجارة: وهي عقد على منفعة معلومة، تأخذ شيئا فشيئا فهو يبيع منفعة أو خدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى ويشترط تحديد صفة الشيء المؤجر وتمكين المستأجر منها.

• **التمويل بالمزارعة:** هي عبارة عن عقد يقوم بين طرفين احدهما يقدم مالا أو احد عناصر الإنتاج وهي الأرض والأخر يقوم بزرعها ويقتسمان الزرع بينهما حيث تعمل هذه الصيغة التمويلية على توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

•التمويل بالمساقاة: يمكن تعريفها على أنها التقاء القوى المالية المعطلة مع القوى البشرية المعطلة للتفاعل فيما بينهما لأجل تنمية الثروة الزراعية في مجال التشجير وتساهم هذه الصيغة عن عملية التنمية وتحريك الأموال وعدم تجميدها.[2]

الفرع الثالث: عقد تحويل الفاتورة

يعتبر عقد تحويل الفاتورة ترجمة للمصطلح الفرنسي affacturage والمصطلح الانجليزي factoringأما المشرق العربي فيطلق عليها "وكالة التسويق " أما في الجزائر فتسمى "عقد تحويل الفاتورة "وذلك من خلال القانون التجاري 1993.

[1] رابح خوني رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003 ص17.

[2] فتيحة عقون، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية –غير منشورة – جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، 2009، ص 85.

• **تعريف عقد تحويل الفاتورة:** يقوم هذا العقد على تحويل الفاتورةبيع المؤسسة لمجموعة من الفواتير المتمثلة في حقوقها علىزبائنها وهي بذلك تتحمل مخاطر عدم التسديد ويمكن اعتبار عقد تحويل الفاتورة كبديل لعملية الخصم التجاري.

الفرع الرابع: التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

•**تعريف رأس مال المخاطر:** وهو وبديل للمصادر التقليدية سواء القروض البنكية أوالأسهمأو السندات المتداولة من خلال البورصة، ويأخذرأس مال المخاطر شكل الملكية سواء من خلال الأسهم العادية أو الممتازة والعائد على هذه الأسهم يكون عن الأرباح الناتجة عن الفرق بين ماتم الاكتتاب عليه في بداية المشروع من أموال وبين قيمة المشروع بعد نجاحه.

• **أنواع مؤسسات رأس مال المخاطر:**

المؤسسات المنتقلة: وتقوم بتجميع رؤوس أموال لدى المستثمرين المحليين مباشرة معتمدة في ذلك البنك على قواعد معينة كالشهرة، التخصص، الخبرة، وتاريخ الناجح.

المؤسسات التابعة: هي عبارة عن فروع لمؤسسات مالية صناعية أخرى تؤسسها وتوفر لها راس المال اللازم.[1]

مزايا مؤسسات رأس مال المخاطر:

–تدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادي.

–دعم المشروعات الناشئة.

–دعم الشركات المتعثرة

–التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل للاختراعات والابتكارات.[2]

•المبحث الثاني: الأدبيات النظرية

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع وكذا محاولة التوصل إلى أهم النقاط التي تم التشابه والاختلاف فيها بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

[1]ماتن لبنى، **آليات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة 184**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر 2014/ 2015ص20 .

[2] ماتن لبنى، نفس المرجع السابق ص 21 .

•المطلب الأول: الدراسات السابقة

في الحقيقة المواضيع التي تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة، ولكن ليس نفس العدد في مجال التمويل، خاصة البدائل التمويلية الحديثة ونذكر منها:

•دراسة الطالب العايب الهاشمي بعنوان" آليات تمويل هذه المؤسسات، وقام بدراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة التونسية باستخدام عينة تتكون من تسعة قطاعات خلال فترة 2012، إذ أن دراسته اقتصرت على دراسة الميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وهذا الأمر سمح له بالوصول إلى نتائج مهمة كالتزايد في عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في بعض المؤشرات الاقتصادية.

ومدى مساهمتها في الصادرات الوطنية إلا أنها تعاني من بعض المشكلات كالنقص في السيولة الأزمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون.

•دراسة الطالبة اقلولي خديجة بعنوان " الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجاءت تحت إشكالية " ما مدى فعالية آليات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " حيث أكدت أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في الصادرات الوطنية إلا أنها مازالت تعاني من مشكل التمويل حيث أجرت دراسة على عينة من مؤسسات في ولاية بومرداس وكيف تم تمويلها وهدفت إلى محاولة تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية والإستراتيجية.

• دراسة الدكتور يخلف عثمان بعنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر " لقد حاول من خلال هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات التامة وإبراز اثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها في الجزائر وكذلك اعتمدت جملة من المناهج المستخدمة استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطورها وكذا المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة، إن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور نموها وان تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقي دون المستوى المنتظر منه.

•**دراسة الطالب محمد زيدان بعنوان** " الهياكل وال آليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، حيث أن الباحث تناول في دراسته إلى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويلها وأما النتائج المتوصل إليها فتمثلت في نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل.

•**دراسة الدكتور اشرف محمد دوابه بعنوان** " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " وهذه الدراسة عبارة عن بحث محكم منشور بمجلة البحوث الإدارية إلى عدم وجود سياسة واضحة وأسس سليمة لدعم وتمويل هذه المؤسسات وضيق النطاق التمويلي لهذه المؤسسات وكذلك ضعف الخبرة التمويلية للمؤسسات المتاحة لهذا التمويل ومنه التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحظى بشروط تفضيلية في سعر الفائدة، وكذلك على مستوى الضمانات، وان التمويل الإسلامي هو الوحيد الكفيل للقضاء على معوقات التمويل لهذه المؤسسات في الدول العربية.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

عرض الباحثون من خلال مشكلة الدراسة أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم بشكل فعال في دعم هذه المؤسسات كما عالجوا أهم مشاكلها التمويلية.

• **دراسة الطالب الهاشمي العايب: أوجه التشابه والاختلاف**

ركز الباحث على كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي أهم المصادر التي تعتمد عليها وكذلك اعتمد في الدراسة على المقارنة بين pme في الجزائر و pme في تونس وما هي الوكالات الداعمة لمثل هذه المؤسسات أما الدراسة الحالية فقامت بالتركيز على أهم الأساليب الحديثة لتمويل pme وكذا الطرق والهياكل المتبعة في الجزائر.

• **دراسة الطالبة اقلولي خديجة: أوجه التشابه والاختلاف**

قامت الطالبة بدراسة التمويل بطريقة كلاسيكية والطريقة المستحدثة وكذا باستخدام الأسلوب الإحصائي والتحليلي أما الدراسة الحالية فقد قامت بدراسة التمويل بطريقة حديثة وذلك من خلال التركيز على الأساليب الحديثة لتمويل pme وكذا استخدام الأسلوب الإحصائي والتحليلي.

- **دراسة الدكتور يخلف عثمان: أوجه التشابه والاختلاف**

قامت هذه الدراسة بالتعرف على قطاع pme واعتمادها على الأسلوب التحليلي في الدراسة الميدانية، وكذلك التطرق إلى الدور الذي تلعبه pme في مضي اقتصاديات البلدان النامية أما الدراسة الحالية كذلك قامت إعطاء لمحة عن قطاع pme واعتمادها على الأسلوب التحليلي، إلا انه تم التطرق الأساليب والطرق الحديثة لتمويل.

- **دراسة الطالب محمد زيدان: أوجه التشابه والاختلاف**

تناولت في هذه الدراسة دور البنوك في عملية تمويل pme وذلك من خلال التعرف على إجمالي الهياكل والآليات الداعمة أما بالنسبة لدراستنا فقد خصت الأساليب المستحدثة الحديثة لتمويل pme وكذا التركيز في الدراسة الميدانية على الأسلوب المستخدم من طرف بنك CPA.

دراسة الدكتور اشرف محمد دوابه: أوجه التشابه والاختلاف

ركز الدكتور اشرف في دراسته على المشاكل التي تعاني منها الدول العربية في تمويل pme والواقع التمويلي لها كما اقترح الباحث جملة من النصائح والاستعانة بالأساليب الإسلامية من أجل تمويل هذه المؤسسات نظرا للخصائص التي تتمتع بها أما الدراسة الحديثة فاعتمدت في هذه الدراسة الأساليب الحديثة لتمويل pme واهم طريقة مستخدمة من طرف بنكCPA.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول قمنا بعرض أهم التعاريف والمفاهيم التي كان يجب عرضها في الدراسة، والمتعلقة بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهم آليات الدعم وطرق تمويلها في الجزائر وبما أن التمويل أصبح هو الرابط الذي يربط البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بإسقاط الضوء على أهم الأساليب الحديثة المتعامل بها.

كما تم التطرق لأهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة تؤكد على أهمية التمويل لإنشاء وتطوير هاته المؤسسات حيث تم عرض أهم ما يميز بين الدراستين والتعقيب على دراستنا الحالية.

في حين استخلصت الدراسات السابقة إلي نتائج اغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل وتشجيع التمويلات المدعمة مع وكالات الدعم والاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية.

ولتدعيم دراستنا الميدانية اخترنا بنك القرض الشعبي الوطني.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة-

تمهيد:

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة لاكتشاف دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبيان مساهمة القرض الشعبي الجزائري – وكالة خميس مليانة – في تمويل هذه المؤسسات عن طريق استخدام الأسلوب المستحدث والمتمثل في التمويل الايجاري،وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات ، كما سنحاول من خلال الدراسة استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام القرض الشعبي الجزائري – وكالة خميس مليانة – في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير أساليب وصيغ التمويل مستقبلا للوكالة، واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها في عصر لم يعد فيه من السهل على البنوك الصمود أمام المنافسة القوية للبنوك الأجنبية ، خاصة وأننا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والحواجز الجغرافية للدول.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وتناولنا في المبحث الأول نظرة شاملة للقرض الشعبي الجزائري ،أما في المبحث الثاني تطرقنا الي التمويل الايجاري كآلية حديثة مستخدمة في وكالة خميس مليانة عن طريق معرفة مساهمة الوكالة في تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا دراسة طلب ملف وكيفية منحه ومعالجته، إضافة إلىتبيانالنتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المبحث الأول:نظرة شاملة للقرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة _

أمام استحالةإجراء الدراسة على كامل البنوك الوطنية اخترنا القرض الشعبي الجزائري _وكالة خميس مليانة_ للقيام بهذه الدراسة الميدانية ، ولقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول تم التطرق فيه إلى نشأة وتطور البنك والتعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي،أما المطلب الثاني فخصصناه للحديث عن الوظائف الأساسية وكذا الأهداف والخدمات العادية المقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الأول:نشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري والتعريف بوكالة خميس مليانة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلىنشأة وتطور القرض الشعبي الجزائري وكذا التعريف بالوكالة _خميس مليانة_ وذكر هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: نشأة وتطوربنك القرض الشعبي الجزائري وهيكله التنظيمي

1–نشاة وتطور بنك القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضي المرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس عن انبثاق القرض الشعبي للجزائر ، وهران، عنابة، قسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ،ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبيةأخرى منها: [1]

- البنك الجزائري المصرفي بتاريخ 1 جانفي 1968.
- الشركة المرسيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 ، وتحول إلى 40 وكالة و550 موظف و8900 حسابا من حسابات عملائه ،كما عرف التحولات التالية :

[1] الطاهر لطرش ،تقنيات بنكية ، مرجع سبق ذكره ص32.

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية أي مؤسسة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري منذ 1989/2/22، حيث قدر رأس مالها الاجتماعي، ب 800 مليون دينار جزائري ، مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 1 مليون دينار جزائري .
- تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

–يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين .

–يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك ، أما الأنشطة المتعلقة بالبنك ، أماالأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة (DG) وعلى رأسها الرئيس المدير العام (PDG) .

أما رأس مال الاجتماعي فقد حدد ب15 مليون دينار جزائري عند تأسيسه ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات منها :

الجدول رقم (05) : يمثل تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري

السنة	تطور رأس المال
1966	**15 مليون دينار جزائري**
1989	**800 مليون دينار جزائري**
1992	**5.6 مليون دينار جزائري**
1992	**13.6 مليار دينار جزائري**
2000	**21.6 مليار دينار جزائري**
2008	**48 مليار دينا ر جزائري**

من إعداد الطالبتان: بناءا على معطيات وكالة خميس مليانة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري في تطور مستمر وهذا راجع إلى ان البنك عدة أسباب من بينها تطوير الخدمات المقدمة إتباع أساليب جديدة في التمويل ....الخ.

2–الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

الشكل رقم(01) :يمثل الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

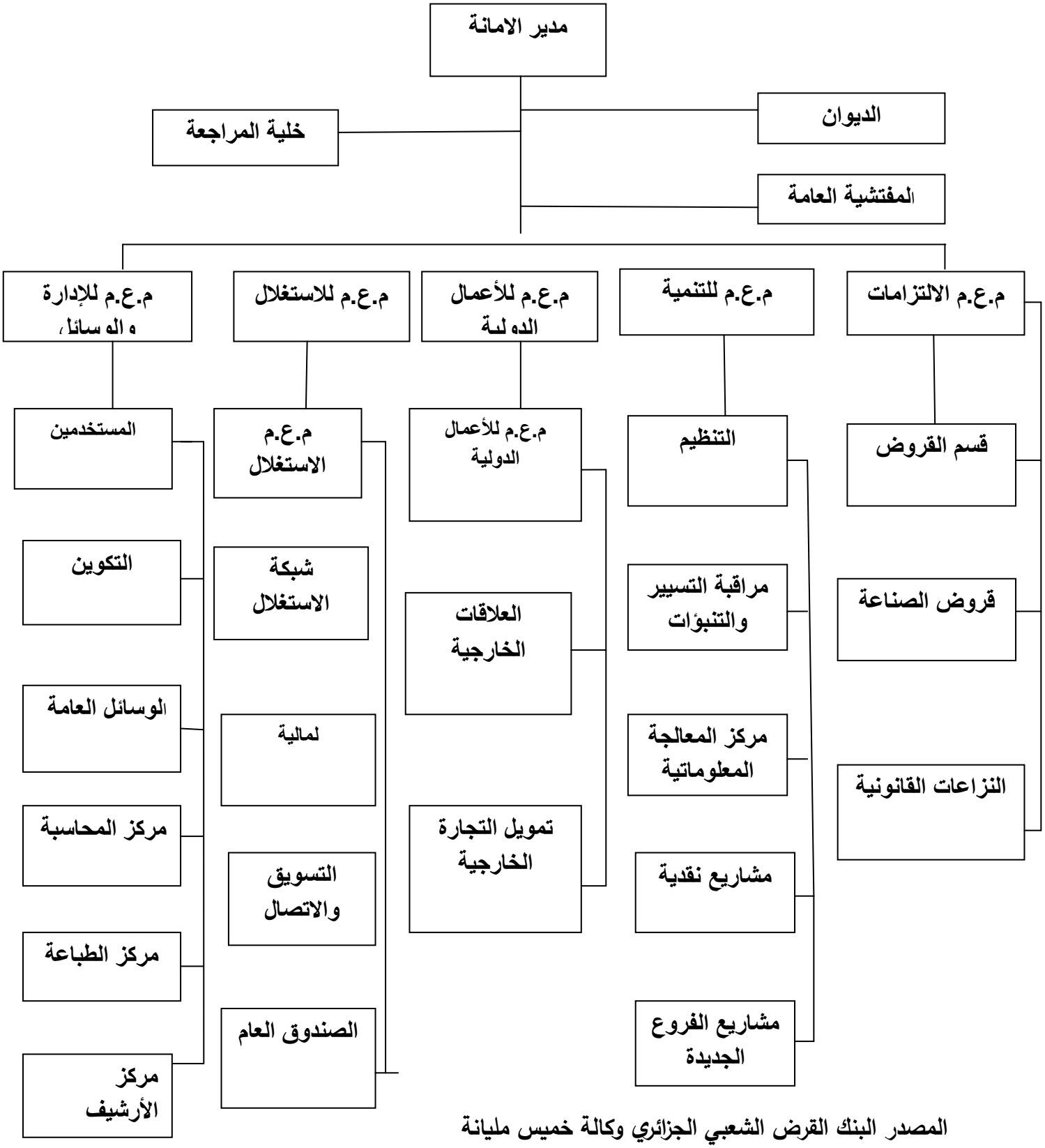

المصدر البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة خميس مليانة

الفرع الثاني :التعريف بوكالة _وكالة خميس مليانة _وهيكلها التنظيمي

1–التعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري _وكالة خميس مليانة _

تعتبر وكالة خميس مليانة للقرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائضة عن حاجات الجمهور وإقراضها للغير، بهدف تحقيق منفعة تحت نظم وأسس معينة .

من بين الوكالات القرض الشعبي الجزائري نجد وكالة خميس مليانة الكائن مقرها بشارع العقيد بوقرة _ خميس مليانة _ تابعة إداريا وقانونيا للمديرية الجهوية للقرض الشعبي الجزائري بالشلف ، حيث توظف الوكالة حوالي 20 عاملا موزعين على ما يقارب 5 مصالح باعتبارها وكالة من الدرجة الثانية .

2–الهيكل التنظيمي لوكالة _خميس مليانة_القرض الشعبي الجزائري

1_مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوي وكالة خميس مليانة حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مختلف مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة ، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك .

- **إدارة السكرتارية:**

من مهامها تسهيل أعمال المدير ،الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها ، كما تقوم باستقبال العملاء الذين قدموا طلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة ، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .

- **نائب المدير**

يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ، ويخلفه في حالة غيابه .

2– مصلحة الإدارة: تضم قسمين:

- **قسم المستخدمين:**

وهو قسم يهتم بشؤون المستخدمين مثل وضع الأجور والعلاوات وتنظيم الإجازات وإعداد الحوافز الخاصة بهم كما يقوم بتسجيل العيابات والمخالفات ...الخ .

- **قسم المنازعات القانونية:**

يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها، ودراسة الشكاوي، وطلبات تحصيل الحقوق، وتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم، وتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

3- مصلحة القروض :

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة،وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبحث في طلباتهم ، وإعداد المذكرات اللازمة ،كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمي بخلية والدراسات والتحاليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض.

4-مصلحة التجارة الخارجية:

تعتبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب ، في عمليات البيع أو الشراء (استراد تصدير) وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة،domiciliation) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج .

5- مصلحة الصندوق:وهي أيضا بدورها تنقسم إلى قسمين:

- **قسم الودائع:**

ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحديد نوعها وكذا متابعة فتح كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداعات والسحب من الحساب لصالح الزبون .

- **قسم الدفع والقبض**

ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات ، وتقوم أيضابإعداد جرد النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

6- مصلحةالمحاسبة والرقابة: وتضم قسمين

- **قسم المحاسبة:**

يقوم هذا القسم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضابإعداد الميزانيات الختامية وتحليلها والمراجعة الدقيقة لحسابات البنك، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة، ومتابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف.

- **قسم المراقبة:**

يقوم هذا القسم بالمراقبة الداخلية لعملية التسيير ومدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك كما يقوم بالتنسيق بين المصالح ، والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة، كما يساعد المدير باتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى دقة وانتضام البنك، ومدى وجود المشاكل الإدارية، وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف البنك.

الشكل رقم (02) :الهيكل التنظيمي لوكالة –خميس مليانة– للقرض الشعبي الجزائري

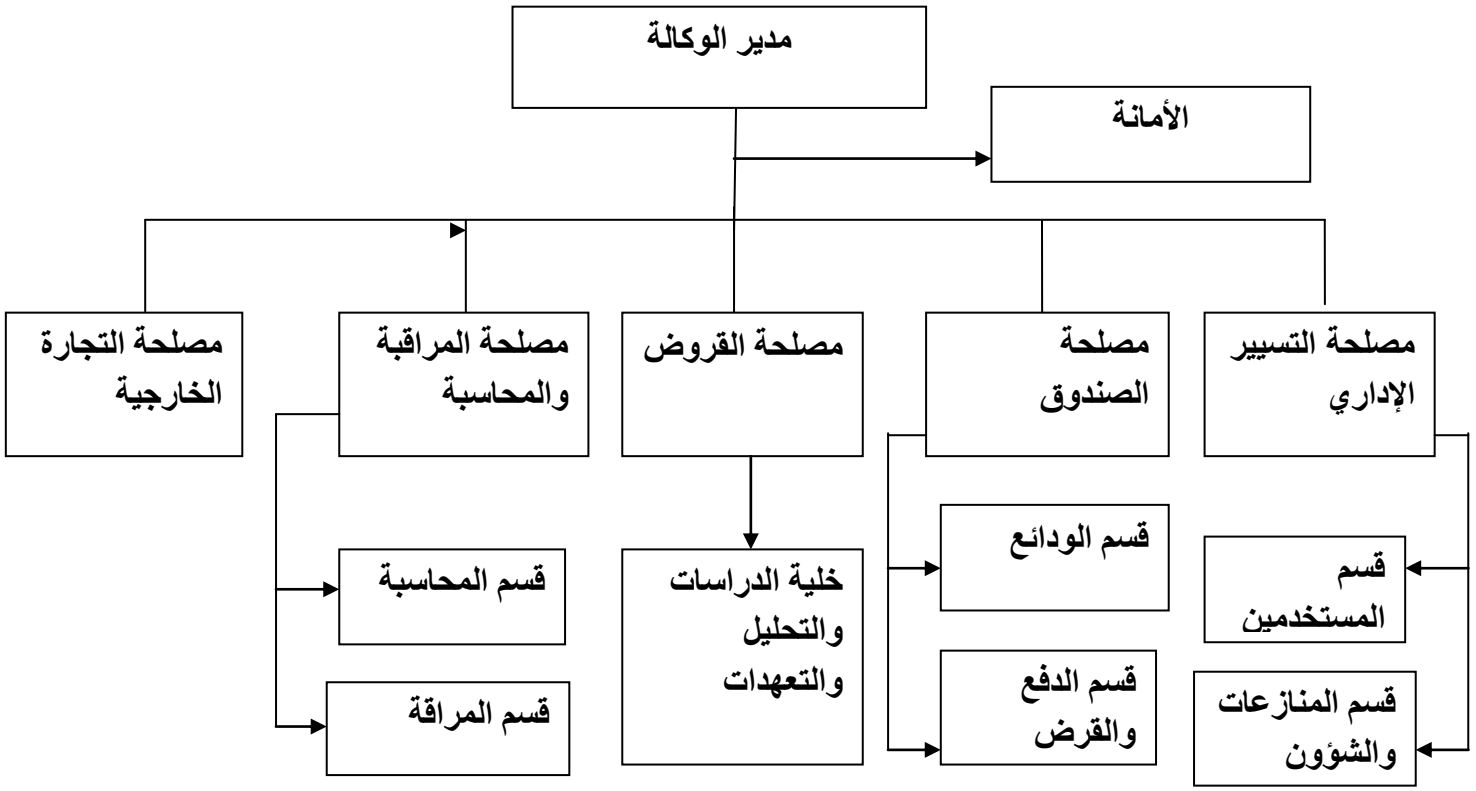

المصدر: وثائق من وكالة خميس مليانة للقرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني:وظائف وأهداف وكالة –خميس مليانة –بنك القرض الشعبي الجزائري

في هذا المطلب سنحاول الإلمام ببعض الجوانب الوظيفية الخاصة بوكالة القرض الشعبي الجزائري من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الوظائف الأساسية للوكالة

تتمثل الوظائف الأساسية لوكالة القرض الشعبي الجزائري في:

- تقديم القروض للحرفيين،الفنادق، قطاعات السياحة والصيد ،التعاونيات غير الفلاحية ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع المياه والري .
- تقديم القروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية .
- تقديم القروض للأفراد .
- جمع الودائع .
- تحويل العملات.
- القيام بعمليات البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل .

ويمكن إيجاز الوظائف الأساسية حسب مصالح وكالة القرض الشعبي الجزائري كما يلي:

- **مصلحة الصندوق:** تقوم بالوظائف التالية:

–التحصيلات بأنواعها .

–عمليات التحويلات المالية .

–عمليات المقاصة والمحفظة .

- **مصلحة القروض:**تقوم بالوظائف التالية :

–دراسة القروض وتحليلها .

–المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية .

- **مصلحة التجارة الخارجية** : تقوم بالوظائف التالية :

–عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة .

–التحويلات بالعملة الصعبة .

–عمليات التجارة الخارجية من تصدير واسترداد .

–تسيير القروض الخارجية.

- **مصلحة الإدارة:** تؤدي المهام التالية:

–توفير متطلبات للمستخدمين.

–القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية .

–تسيير موارد الوكالة.

- **مصلحة المراقبة** :وظيفتها مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى ،من مراقبة يومية ودقيقة

الفرع الثاني :الأهدافالمستقبلية لوكالة –خميس مليانة – القرض الشعبي الجزائري

- زيادة نسبة تقديم القروض بأنواعها.
- توسيع نشاط الوكالة باستيعاب اكبر عدد من الموظفين .
- تطوير القطاع بتطوير الخدمات المقدمة .
- تخفيض نسبة مخاطر القروض البنكية .
- ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل سياسة تجارية نشيطة .

الفرع الثالث : موارد القرض الشعبي الجزائري – وكالة خميس مليانة –

يعرض القرض الشعبي الجزائري أنواعا متعددة من الإيداعات بهدف جذب اكبر عدد ممكن من المودعين وزيادة موارده .

❖ **الإيداعات (الودائع):**

عبارة عن الأموال التي توضع تحت تصرف البنك وتأخذ عدة أشكال يمكن ان نحصرها في:

- **ودائع تحت الطلب** (Dépôt a vue):

–الحساب الجاري:(Lecomte courant):

يتلقي هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري ،يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مدينا ،وهو لا يدر فوائد لصاحبه .

–حساب الشيكات (Lecomte cheque):

يعتبر هو الأخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين (خاصة الأجراء منهم) ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك ،وهو حاب جاري لايقوم بالعمليات التجارية، ولايدر فوائد لصاحبه، أما إذا استخدمه صاحبه في العمليات التجارية فان البنك في حالة تنبيه للأمر، يطلب من عميله فتح حساب جاري، لان استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخلف للقانون، لأنه لا يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون .

–دفتر الادخار البنكي:

عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة ما تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم ، وتفرض عليها فائدة متغيرة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق .

•ودائع لأجل:

هي ودائع لايمكن لصاحبها أن يسحب منها إلا بعد مرور مدة معينة يتفق عليها مسبقا مع البنك، وتمنح عليها فوائد متغيرة حسب المدة (4.5 كحد أدنى) سنويا وتنقسم إلى:

–ودائع لأجل على شكل حساب:

وهي تلك الأموال التي يكون المودع في غير حاجة إليها ويودعها في البنك، وهنا بإمكانه السحب منها في أي وقت، غير أن طبيعة الأشخاص تجعلهم لايقدمون على السحب منها وتتراوح مدة الإيداع هذه الأموال بين3 أشهرو10 سنوات أما سعر الفائدة الممنوح عليها فهو يتغير بتغير مدة الإيداع والحد الأدنى لسعر الفائدة 4.5بالمئة .

–سندات الصندوق:

وهي المبالغ النقدية الزائدة عن حاجة الأفراد والتي تودع لدى البنك من اجل الاستفادة من عوائدها ،وهنا يقوم البنك بتجميد قيمة هذه العوائد ولا يمكن للعميل السحب منها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها،ويكون الحد الأدنى لقيمة السند هو 10000 دينار جزائري والحد الأقصى 5 ملايين دينار جزائر،وتتراوح مدة تجميدها ما بين 3اشهر و12 سنة وسعر فائدة متغير بتغير مدة التجميد وتعتبر هذه السندات قابلة للتفاوض، بمعنى انه يمكن تظهيرها وتكون هذه السندات إما اسمية أو لحاملها.

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية لوكالة القرض الشعبي الوطني–خميس مليانة –

على غرار الأساليب الحديثة المذكورة في الجانب النظري نجد أن التمويل التاجيري هو الأسلوب الوحيد المستعمل من طرف البنك عامة والوكالة بخميس مليانة بصفة خاصة، لهذا سنستعرض في هذا المبحث إلىأهم النتائج الدراسة التطبيقية في الوكالة عن طريق المقابلة الشخصية والمتمثلة في التمويل التأجيري واهم الضمانات المفروضة وكيفية منح القرض ومعالجته .

المطلب الأول:الأسلوب الحديث المقدم من قبل الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم التطرق إلى التمويل التاجيري كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية منحه ومعالجته عن طريق دراسة ملف لقرض ممول من قبل الوكالة.

الفرع الأول: التمويل الايجاري واهم الضمانات المفروضة عليه من طرف الوكالة .

1–القرض الايجاري

و هو صيغة تمويلية تجمع بين البيع و الإيجار، ترتبط بالكراء لمساعدة المشروعات على تأدية وظيفتها سواء كانتإنتاجية أو خدمية ... من خلال تمليكها بعقود التأجير العادية أو المنتهية بالتمليك، و هذا النوع من التمويل بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات المقاولات و الحرفين الذين يفتقدون للموارد المالية اللازمة، و تتمثل مراحل سير القرض الايجاري في مايلي:

- شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة.
- تأجير الأصل للمستخدم.
- انتهاء التمويل بالقرض الايجاري، و عند انتهاء مدة العقد نجد أن المؤسسة المستأجرة أمام ثلاث خيارات وهي:
  - ✓شراء الأصل.
  - ✓تجديد العقد بالايجار
  - ✓إرجاع الأصل للمؤسسة.

2–نتائج إحصائية للتمويل التاجيري من طرف القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة –

بعد إدخال المعطيات والبيانات التي قمنا بتجميعها من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة خميس مليانة عن طريق المقابلة إلى برنامج excel 2007استخرجنا مجموعة من النتائج والمتمثلة في جداول و أشكال بيانية توضح لما بطرقة وأكثر دقة كما تسهل عملية القراءة والتحليل .

– مساهمة بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة– في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقرض الايجاري.

فيما يلي جدول يبين لنا عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مولت من قبل الوكالة حسب القطاعات مختلفة كما يوضح لنا الشكل البياني تمثيل هذه المؤسسات .

الجدول رقم(06) عدد يمثل المؤسسات الممولة من طرف الوكالة

حسب القطاعات	عدد المؤسسات خلال2014	عدد المؤسسات خلال 2015	عدد المؤسسات خلال 2016	عدد المؤسسات خلال 2017
قطاع الأشغال والبناء	1	2	1	0
قطاع الصحة	1	1	0	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات المحصل عليها من قبل بنك القرض الشعبي الوطني – وكالة خميس مليانة –

الشكل رقم (03) : يوضح لنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق التمويل التاجيري.

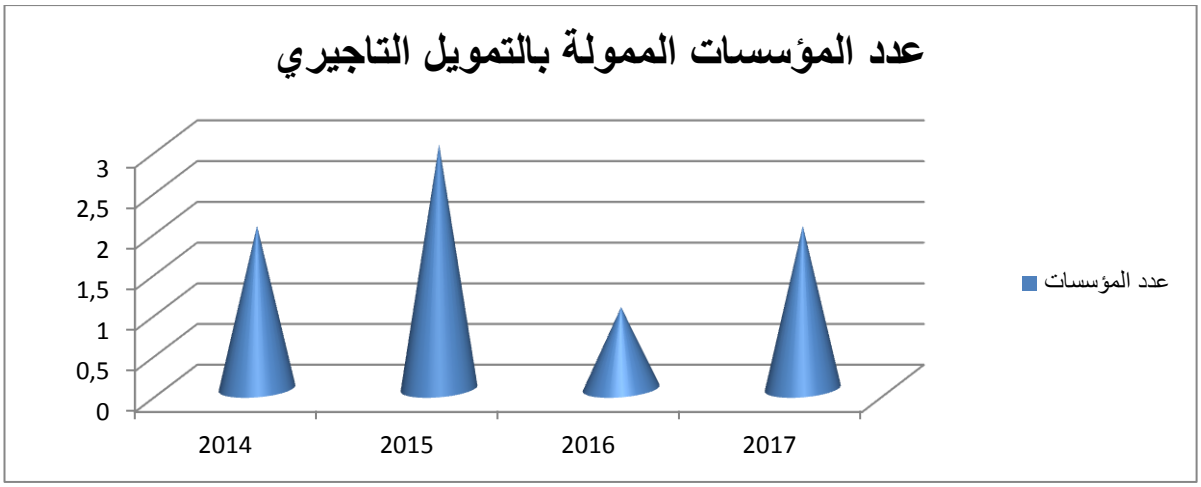

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا باستخدام برنامج Excel2008 اعتمادا على الجدول رقم(07

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولةعن طريق التمويل التاجيري من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –خميس مليانة – الذي مس قطاع الأشغال والبناء وقطاع الصحة فقط ضئيل جدا خلال الأربع سنوات المدروسة .

2–أنواع الضمانات

في هذا الجزء سنتطرق إلىأنواع الضمانات التي يشترطها بنك القرض الشعبي الجزائري–وكالة خميس مليانة– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما تختلف هذه الضمانات باختلاف نوعية القرض ومدته، وباختلاف نشاط المؤسسة .

- **الضمانات الحقيقية:**

هي ضمانات ملموسة وموجودة، تضم عدة أشكال من الضمانات تتمثل في رهن العقارات، كما يمكن للعميل طالب القرض أن يرهن مؤسسته كضمان ليتمكن من الحصول على هذا التمويل من طرف البنك، وتتمثل أيضا فيرهن العتاد و هنا يقوم العميل برهن الآلات و المعدات التي يمتلكها للحصول على القرض من البنك، لكن بشرط عدم التغير في قيمة العتاد، كليا لايمكن للعميل أن يبيع هذه المعدات والآلات الا عند سداد القرض، و في هذا النوع من الضمانات التي يشترطها بنك القرض الشعبي الوطني له القدرة و الحق في بيعها عند عدم قدرة العميل على تسديد القرض .

- **الضمانات الشخصية:**

في هذا النوع من الضمانات يتدخل طرف ثالث بين بنك القرض الشعبي الوطني– وكالة خميس مليانة– و المؤسسة، هذا الطرف الثالث يعتبر كضامن و كافل على طالب القرض أي العميل، كما يشترط في هذا الكافل أن يكون شخص معروف و ذو سمعة جيدة حيث يتعهد هذا الأخير بتسديد القرض في حالة عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ استحقاق القرض، كمايكن قبول الضمان الاحتياطي أيضا ككلفةعلى العميل.

المطلب الثاني: كيفية طلب القرض من طرف القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة –

الفرع الأول: تاريخ بداية العمل بالقرض الايجاري والقانون الذي يخول للبنك تقديمه .

1–بداية العمل بالقرض الايجاري:

بدا العمل بالقرض الايجاري في 2011/4/3 في القرض الشعبي الجزائري بوكالة خميس مليانة انطلاقا من تعليمة من طرف المديرية العامة للبنك بالجزائر ،تبعا لقانون المالية الذي ينص على تخويل تقديم القروض الايجارية من قبل القرض الشعبي الجزائري حيث الوزارة تبعث تعليمة لمدير المديرية العامة (PDG) والتي تحث على :

1–تعريف القرض الايجاري .

2– الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من القرض بالإيجار .

3– تمديد المدة التي يمكن أن يستفيد منها المقترض والمقدرة ب 5 سنوات فما اقل .

4– كيفية تقديم القرض إما عن أقساط (سواء شهرية أو ثلاثية ....) (i=9% باحتساب الرسوم CCP)

5– كما يتم فيه تجميد الضمانات الواجب تقديمها للحصول على القرض وكذا التامين على القرض .

2–القانون الذي يخول للبنك تقديمه :

مدير المديرية العامة (Président Directeur Générale).

1–نظرا للقانون التأسيسي المعدل والمكمل .

2– القرار التنظيمي ل 2003 المقر للعمل المكون لبلدية القرض .

3– نظرا لقرار الاجتماع العام بتعيين السيد عمر بوديان لإدارة بنك القرض الشعبي الجزائري .

4– نظرا لقرار مجلس الادارة بانتخاب السيد عمر بوديان مدير المديرية العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA) وبعثة الدراسة .

5– نظرا لتعليمة بنك الجزائر N°7–05 ل2005/08/11 المعدل والمكمل للتعليمة N°70/92 المتعلق بمركزية المخاطر البنكية وعمليات القرض الايجاري .

6– أهمية هذا القرار في الهيكل التنظيمي للمديرية العامة وأهمية الالتزام به .

الفرع الثاني : الملف المطلوب للحصول على قرض ايجاري .

❖ **الملف المتعلقة بPME (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) .**

1– وثيقة طلب كراءعتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون (Annexe).

2– سجل تجاري (RegistreCommerce).

3– وثيقة الوضعية اتجاه الإدارة الضريبية والشبه الضريبية .

4– دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

5– ميزانيات الأخيرة الجبائية .

6– الوضعية المحاسبية لسنة الحالية التي يضع فيها المشروع .

7– جرد قائمة الممتلكات السابقة للمؤسسة .

بالنسبة للمؤسسة التي ستبدأ نشاطها هذه السنة :

1– تقديم ميزانية افتتاحية تقديرية لمدة 5 سنوات الآتية .

2– فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه.

❖ **الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي :**

1–وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون .

3– شهادة ميلاد.

4– شهادة إقامة.

5– نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية .

6– بطاقة الفلاح .

7– عقد يثبت استغلاله للارض (عقد ايجا راو عقد ملكية لسنوات المقرر انشاء المشروع فيها).

8– فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه .

9– وثيقة تقنية للمشروع (دراسة تقديرية)

10–مخطط تقديري على المنتوج المراد تحقيقه .

11–شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (A،M،N،C).

❖ **الملف المتعلق بالفلاحة والصيد البحري :**

1–وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون .

2–شهادة ميلاد.

3– شهادة إقامة.

4– إذن الاستثمار.

5–دراسة تقنية اقتصادية للمشروع .

6–تجديد المشروع.

❖ **الملف المتعلق بالأنشطة الأخرى (طبيب بيطري ....).**

بالإضافة إلى الوثائق التعريفية للطلب والتقسيم أعلاه يجب تقديم الوثائق المتعلقة بالمشروع المراد ومختلف الشهادات المتعلقة بالمهنة .

الفرع الثالث: كيفية معالجة ملف القرض ومدته .

1–كيفية المعالجة .

تتم معالجة الملفات للقرض الشعبي الجزائري على مستويين:

***الوكالة خميس مليانة للقرض الشعبي الجزائري :**

حيث تقوم بمايلي :

عندما يختار الزبون آلة التي يريد شراءها بصيغة القرض الا يجار ، يجب عليه أولا أن يقدم الملف المطلوب والمكون من الوثائق التي تم الإشارة إليها في الفرع الاول للمطلب مما تقوم الوكالة بما يلي:

1–مراجعة صحة وصدق الوثائق المكونة للملف المقدم .

2–حفظ ووضع رقم الترتيب .

3– يتابع المشرف كل الحاجات الخاصة بالصيانة .

4–في بادئ الأمر يجب قبض مبلغ من المال كمصاريف لدراسة الملف .

5– إعطاء وثيقة الاستقبال للملف المودع انطلاقا من رقم الترتيب .

6–وجوب زيادة المكان ومراجعة المعلومات المعطاة .

مما تسمى هذه العميلة التي تقوم بها الوكالة بدراسة القبلة للملف.
كما هناك دراسة مستقبلةبعدية للملف، حتي تتمثل في دراسة إمكانيةطالب القرض على تسديد التمويل و المدة التي يعتمدها للتسديد هذا التمويل المقدم .
و بعد كل هذه الدراسة للملف يقوم البنك بزيارة الميدانية للمكان و مراجعة مصداقية المعلومات المعطاة في الوثائق المقدمة من قبل طالب القرض و في الأخيرتقوم الوكالة بإطراءالرأيالنهائي حول هذا الملف

***الوكالة المركزية على مستوي الجزائر:**

حيث تتم فيها المعالجة للملف كمايلي :

بعدما يقوم وكالة –خميس مليانة–بإبداء الرأ ي يحول الملف و التأكد من جميع القوائم الماليةو الضمنات يرسل هذا الملف
للجنةالوكالة المركزية حيث تقوم هذه الأخيرةبإعادة مراجعة الوثائق المقدمة من طرف وكالة خميس مليانة دراسة ملف القرض من جديد لإصدار الحكم و القرار المناسب حول هذا الطلب الذي على أساسه يتضمن

الرفض أو القبول، تقوم الوكالة بوضع تأشيرة السياح أو القبول بالتمويل لهذا المشروع، ترسل الوكالة المركزية القرار النهائي لبنك القرض الشعبي الذي يجب علينا العمل وتنفيذه.

2–فترة دراسة القرض الايجاري:

تكون فترة معالجة ملف القرض الإيجار لطلب التمويل على كل مستوى كما يلي :

- **على مستوى وكالة خميس مليانة :**

تكون لمدة 29 يوم حيث لاتتجاوز أسبوعين، في الأسبوعالأول نقوم بدراسة قبلية و مستقبلة للملف من حيث القوائم المالةو إمكانية تسديد التمويل فيما بعد، أما في الأسبوع الثاني نقوم بدراسة ميدانية لمكان طالب القرض .

- **على مستوى الوكالة المركزية** :

تكون لمدة 29 يوم أيضا مما تقوم بدراسة الملف من جديد لاتخاذ القرار النهائي المتضمن الرفض أو القبول لتمويل المشروع .

الفرع الثالث: مثال عن كيفية منح تمويل لمؤسسة متوسطة عن طريق التمويل الايجاري :

- **معلومات حول القرض:**

بتاريخ محدد،تقدم مستثمر (م) عمره (ن) سنة بخميس مليانة بملف طلب قرض بنكي في اطار الاشغال العمومية والبناء والري وذلك من اجل تمويل نشاط لمؤسسة بآلتين لصنع وتوزيع الاسمنت الجاهز.

يندرج القرض ضمن القروض المتوسطة الاجل ومدته خمس سنوات، ومن اجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية :

*طلب خطي من طرف الزبون .

*وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الايجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون (Annexe)

*سجل تجاري (Registre Commerce).

*وثيقة الوضعية اتجاه الادارة الضريبية وشبه الضريبية .

*دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

*الميزانيات الأخيرة الجبائية .

*الوضعية المحاسبية لسنة الحالية التي يضع فيها المشروع .

*جرد قائمة الممتلكات السابقة للمؤسسة .

زيادة على هذه الوثائق على طالب التمويل ان تكون هذه المعلومات والوثائق المكملة هي دقيقة وحقيقية .

نظرا لكون هذا النوع من التمويل له تأثير كبير على منتجات المؤسسة (س) والتي لها أهمية كبيرة في السوق الوطني نظرا لكثرة استعمالها خاصة في مجال الأشغال العمومية والبناء.

نوع المؤسسة: عبارة عن مؤسسة خاصة تنشط في إطارالأشغال العمومية والبناء والري وهي مؤسسة متوسطة الحجم .

- **عدد العمال:** يتراوح عدد عمال هذه المؤسسة مابين أربعمائة (400) وخمسمائة (500) عامل منها ثلاثمائة وخمسون (350) عامل دائم ومؤمن ومائة وخمسون (150)غير دائم (موسمي) غير مؤمن.
- **نوع التمويل:** عبارة عن عتاد للأشغال ممول عن طريق الإيجار، للحصول على آلتين لصنع وتوزيع الاسمنت الجاهز حيث:

*المبلغ الاجمالي للآلتين:918 322 51 دج

*مدة العقد: 5 سنوات.

*معدل الفائدة الضمني:9%.

*دفعة الايجار الثابتة: 1،185،430،06 دج.

- **الضمانات الممنوحة:** إن الضمانات التي قدمتها المؤسسة المستأجرة تمثلت فيما يلي:

*كفالة تضامنية غير قابلة للتجزئة.

*رهن عقاري او إيجار أولي.

– شروط ابرام العقد بين الطرفين:

حيث ان بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة– والمؤسسة اتفقا على شروط في العقد من بينها:

***الشروط الخاصة:**

مدة الإيجار:

–فيما يتعلق بمدة الإيجار يتم تنفيذ مدة الإيجار ابتداء من تاريخ استلام التجهيزات الى غاية نهاية مدة الخمس سنوات والتي تعتبر مدة غير قابلة للإلغاء.

تحديد الإيجارات :

–يتم تسديد الإيجارات بالاقتطاع المباشر من الحساب البنكي للمستأجر وهذا عندما يحين أجال استحقاقها .

–تستلزم دفع الإيجار الأولي الذي يعتبر كقسط من مجموع الإيجارات

مراجعة الإيجارات:

–كل تغيير لسعر شراء التجهيزات بين تاريخ العقد والتسديد وكل تغيير في النظام الجبائي يؤثران على مبلغ الإيجار المحدد.

عقوبات التأخير:

–كل تأخير في تسديد إيجار ما او في تسديد مبالغ المستأجر الملزم بها تعرض هذا الأخير الى دفع عمولة التأخير المحدد وفقا لمعدل الخصم لبنك الجزائر (15%) زيادة على تسديد مصاريف شراء الأموال.

–يجب على المستأجر التبليغ بالشراء وهذا بستة أشهر قبل نهاية العقد برسالة مقدمة البنك القرض الشعبي الجزائري.

التزامات المؤجر:

–وضع تحت تصرف المستأجر التجهيزات المؤجرة (الملكية الاقتصادية) طبقللمقاييس التقنية المحددة مع التمسك بالضمان في حالة عيوب خفية.

التزام المستأجر:

–تسديد الإيجارات في آجال استحقاقها طبقا لدفتر الاستحقاق والانتفاع بالأصل حسب الاستعمال المتفق عليه .

–عدم إخضاعالأصلإلى أي تعديل، تحويل او تركيب ...

–ضمان صيانة الأصل المؤجر.

–وقاية الأصل المؤجر من خطر الحريق،السرقة والأضرار الأخرى وتأمينه كذالك لا يحق للمستأجر في أي حالة من الأحوال التخلي على الأصل او رهنه (نقل الملكية) او ترحيله أو إعادة تأجيره .

التامين:

–حيث يوقع المؤجر عقد التامين طوال مدة الإيجار لتغطية المسؤولية على حوادث التجهيز بالإضافة الى الدافع الاحتياطي .

–يجب التزام شركة التامين ب:

إعلام المؤجر بأي عجز من المستأجر في دفع كل او جزء من أقساط التامين وإبلاغه بأي سبب قد يؤدي الى تعديل او فسخ او بطلان وثيقة التامين المؤقتة.

–كما يمكن للمؤجر ان يطالب المستأجر بوثائق التامين الموقعة واثبات دفع الأقساط الايجارية (مستندات ثبوتية) .

المصاريف الضرائب والرسوم:

–كل المصاريف والضرائب والرسوم المتعلقة بتحقيق العملية هي على عاتق المستأجر.

–الخدمات المتنوعة الموضوعة تحت تصرف المستأجر مفوترة حسب التسعيرة التي يطبقها المؤجر.

الاستقبال والمطابقة:

–عند كل استقبال للتجهيزات تحدث معاينة في مواقع المؤجر او في ورشات المورد بهدف التحقق من مطابقة هذه التجهيزات للمقاييس والتأكد من صحة وسلامة التجهيزات.

–يجب ان تسجل هذه المعاينة في سند الاستقبال، وتحرر وتمضى من الطرفين بحضور ممثل المورد.

***الأحكام والنصوص القانونية:**

–في حالة تعذر احد الطرفين على تنفيذ احد الالتزامات المنصوص عليها في العقد يتم إعلام الطرف الثاني برسالة مسجلة مرفوقة بسند الاستلام وهذا في حالة القوة القاهرة.

–عند تنفيذ العقد تطبق القوانين المنصوص عليها في التشريع الجزائري.

–تسوية النزاعات، عند تعذر تسوية النزاعات بالتراضي فتحسم من طرف القسم التجاري للمحكمة.

–قد يحدث فسخ العقد في حالة عدم تنفيذ كلي او جزئي لأحد الالتزامات من طرف احد الطرفين.

–لا يمكن أن يقع الفسخ إلا بعد انقضاء مهلة خمسة عشر يوما بعد إنذار التنفيذ غير الجدي.

–في حالة الإفلاس يتمتع المؤجر بحق فسخ العقد مع استرداد مجموع الإيجارات التي حل أجالها إضافة إلى استرجاع التجهيزات.

***الأحكام العامة:**

–لا يمكن التخلي عن الحقوق والتزامات العقد من أي طرف دون إشعار مسبق من طرف الأخر.

–حقوق تسجيل العقد تقع على عاتق المستأجر.

–يصبح العقد ساري المفعول انطلاقا من:

–إجراءات الاستثمار.

– التركيب الفصلي للضمانات والرهنات الحقيقية .

–إمضاء العقد من الطرفين .

– طريقة التسديد:

تتم من خلال المؤسسة المقترضة وذلك عن طريق دفعات متساوية تجمع بين راس المال والفوائد الى غاية التسديد الكلي كما هو موضح في الجداول التالية :

***جدول اهتلاك القرض الايجاري للآلتين**

الجدول رقم (07) : اهتلاك القرض الايجاري للآلتين

السنوات	الاستحقاق	الفوائد	الاهتلاك(الدفعة –الفائدة)	دفعات الايجار	الباقي من القرض للدفع
2014/12/31	5,132,291.80	256,614.59	928,815.47	1,185,430.06	4,203,476.33
2015/12/31	4,203,476.33	210,173.82	975,256.25	1,185,430.06	3,228,220.08
2016/12/31	3,228,220.08	161,411.00	1,024,019.06	1,185,430.06	2,204,201.02
2017/12/31	2,204,201.02	110,210.05	1,075,220.01	1,185,430.06	1,128,981.01
2018/12/31	1,128,981.01	56,449.05	1,128,981.01	1,185,430.06	00
المجموع		794,858.51	5,132,291.80	5,927,150.31	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا علىمعطيات من قبل البنك

–كيفية حساب الدفعة الثابتة للآلتين:

$$\mathbf{V0}=\boldsymbol{a}\left(\frac{\mathbf{1}-(\mathbf{1.05})^{-\mathbf{5}}}{\mathbf{0.05}}\right)$$

$$\mathbf{5,132,291,80}=\boldsymbol{a}\left(\frac{\mathbf{1}-(\mathbf{1.05})^{-\mathbf{5}}}{\mathbf{0.05}}\right)$$

$$\mathbf{a}=\mathbf{1,185,430.6}$$

V_0 : المبلغ الإجمالي المقترض.

a : قيمة الدفعة الثابتة

***حساب الرسم على القيمة المضافة لاهتلاك الآلتين**

الجدول رقم(08): يمثل الرسم على القيمة المضافة لاهتلاك الآلتين

السنوات	الاهتلاك (الدفعة–الفائدة)	TVA 17%	TTC
2014/12/31	928,815.47	157,898.63	1,086,714.10
2015/12/31	975,256.25	165,793.56	1,141,049.81
2016/12/31	1,024,019.06	174,083.24	1,198,102.30
2017/12/31	1,075,220.01	182,787.40	1,258,007.41
2018/12/31	1,128,981.01	191,926.77	1,320,907.78
المجموع	5,132,291.80	872,489.61	6,004,781.41

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات من قبل البنك

***جدول يوضح أقساط اهتلاك العتاد (الآلتين)**

الجدول رقم (09): يمثل أقساط اهتلاك الآلتين

السنوات	قسط اهتلاك الآلتين
2014/12/31	877,314.84
2015/12/31	877,314.84
2016/12/31	877,314.84
2017/12/31	877,314.84
2018/12/31	877,314.84
المجموع	4,386,574.18

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات من قبل البنك

المطلب الثالث: استعراض اهم النتائج وتقديم بعض الاقتراحات الموصل اليها

بعد دراستنا هذه للتمويل بالقرض الايجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب النظري كأسلوب حديث من بين الأساليب الحديثة الأخرى والتركيز عليه في الجانب التطبيقي في بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة خميس مليانة– معتمدين في ذلك على الأساليب المنهجية، حيث تمثلت في الملاحظة ،والمقابلة والتحليل الإحصائي فتوصلنا الى بعض النتائج وتقديم جملة من الاقتراحات.

الفرع الأول:استعراض أهم النتائج المتوصل إليها

بناءا على التساؤلات المطروحة في الإشكالية ومن خلال ماتم التوصل إليه في الدراسة التطبيقية نلخص بعض النتائج ومن أهمها:

- من خلال هذه الدراسة فان الأسلوب المستعمل من بين الأساليب الحديثة نجد التمويل التاجيري ولكن بنسبة ضعيفة .
- دور البنك كوسيط في التمويل الايجاري مع المؤسسات المالية للإيجار الأمر الذي أدى إلى ضعف هذا النوع من التمويل .
- اعتماد البنوك على إجراءات صارمة ومعقدة من خلال الشروط المطلوبة لطلب القرض وخاصة القرض الايجاري مما يعرقل نشاط المؤسسات .
- يعد القرض الايجار من أحد الصيغ التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما يقلل العديد من العوائقالتي تفرضها الصيغ التمويلية الأخرى .
- اشتراط بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة –ضمانات حقيقية وشخصية، حيث يعتبر هذا هذا إجحافا في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و عائقا كبيرا أمام كل المبادرات لان هذه الضمانات عادتا لاتكون متوفرة لدى جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إن المساهمة الإجمالية لبنك القرض الشعبي الوطني تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الوكالة ضعيفة جدا بل تكاد تنعدم، لكن في أخر السنوات الأخيرةعرفت النسبة ارتفعا ضئيلا، وذلك بسبب انعدام الدراية و الوعي التام بمثل هذا النوع من التمويل في الجزائر .
- كما يعد القرض الايجاري قرض ليس سهل المنال بل يقدم فقط المؤسسات السليمة التي تتمتع بالمردودية و تدفقات نقدية كافية لتسديد الأقساط الايجارية .
- تمتع القرض الايجاري بإمكانية التمويل الكامل للاستثمار .

الفرع الثاني :تقديم بعض الاقتراحات

بعد ان قمنا بعملية التحليل وتفسير المخرجات الدراسة الميدانية ومن خلال النتائج المتوصل اليها حاولنا وضع بعض الاقتراحات المناسبة من بينها:

–العمل على ترقية استعمال تقنية التمويل التأجري في الجزائرمن خلال زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في هذا المجال بتسهيل إجراءات إنشائها واعتمادها والعمل على تسهيل إجراءات الاستفادة من عملية الائتمان الايجاري بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تقديم الدعم المالي ومساعداتها من قبل الدولة لما لها من دور في النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة .

–ضرورة تطبيق القرض الايجاري بطبيعته وخصائصه الأصلية مع ضمانات وشروط محدودة ومبسطة.

–ضرورة تطبيق وتوسيع استخدام الاعتماد الايجاري كتقنية التمويل المصرفي المقننةضمن إطار المنظومة المصرفية بالجزائر، وهذا يتطلب توفير كل الظروف المادية والمعنوية من خلالالتشجيع على إنشاء مؤسسات متخصصة، وخلق أدوات جديدة وتوفير مناخ ملائم اقتصاديا وسياسيا، ونشرالوعي، وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطاتها والعمل على تطوير قانون الأعمال وفقا لما يتطلبه المحيط الاقتصادي الجديد.

–توفير خدمات أكثر سرعة لدراسة ملف القرض الايجاري و لإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن لتقديم التمويل.

–القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض الايجاري و جعله في متناول بجميع أصحاب المؤسسات و المستثمرين.

– لجوء البنوك الأخرى إلى التمويل بالقرض الايجاري كوسيلة جديدة للتمويل.

خلاصة الفصل:

تعد الأساليب الحديثة للتمويل بديلا للصيغ الكلاسيكية وهو ماتم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية المجراة في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة خميس مليانة–، حيث تم من خلال هذا الفصل تقديم لمحة شاملة عن البنك بصفة عامة والوكالة بصفة خاصة من خلال هيكلها التنظيمي وكذا المصالح المكونة لها إضافة إلى الوظائف والموارد والأهداف الرئيسية للوكالة ثم التطرق إلى التمويل التاجيري كتقنية جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر الأسلوب الوحيد المطبق من قبل البنك من بين الأساليب الأخرى المذكورة في الجانب النظري.

وما تم ملاحظته من خلال هذا الفصل هو أن أسلوب التمويل التاجيري على مستوى وكالة خميس مليانة يعتبر في بداياته أي أنه يمر بمراحله الأولى وذلك حسب النتائج الإحصائية المتوصل إليها، وفي الأخير تم دراسة ملف لمؤسسة متوسطة مولت عن طريق التمويل الايجاري وهي مؤسسة أشغال البناء والري.

خاتمة

خاتمة:

من خلال عرضنا لمجمل فصول البحث التي تدور حول الإشكالية المطروحة و المتحورة حول البحث في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأساليب الحديثة المستعملة، فإننا عالجنا الموضوع من خلال فصلين، الفصل الأول ويمثل الجانب النظري أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي حيث قمنا بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري–وكالة خميس مليانة–.

الفصل الأول خصصناه للحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخلال تحليلنا لمجوعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول عبر العالم، يظهر لنا جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها. و التعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة، ومن الصعب أيضا جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد، فالفرق شاسع بين المؤسسة الأوروبية التي تشغل 250عامل ومؤسسات الصناعات التقليدية في الدول النامية وكذا الحديث عن الأساليب الحديثة التي أدت إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة في مجالات تمويلية جديدة واستعمال البنوك لهذه الأساليب من خلال التنويع في الخدمات المقدمة خصوصا التمويل وذلك لضمان البقاء والمنافسة، ومن أهم هذه التقنيات المستحدثة للتمويل والتي عرفت انتشارا واسعا حيث نجد تقنية التمويل ألتأجيري،تقنية رأس المال المخاطر لتمويل المشاريع الناشئة، وكذلك تقنية تحويل الفاتورة لضمان الحقوق التجارية وصيغ التمويل الإسلامي.

أما الفصل الثاني فقمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في بنك القرض الشعبي الجزائر وكالة خميس مليانة وذلك بالتركيز على أهم الأسلوب المستحدث المستعمل من طرف البنك والمتمثل في التمويل التاجيري من خلال إحصائيات المتوصل اليها التي تبين مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقنا الى دراسة ملف وكيفية منحه ومعالجته عن طريق اخذ ملف ومعالجته من قبل الوكالة بالتمويل الايجاري الذي يعرف تطورا ملحوظ من خلال بروز مؤسسات مالية متخصصة فيه إلا أن تطبيقه يمس قطاعات اقتصادية دون أخرى رغم وجود الأطر التشريعية والتنظيمية التي تسير هذا النشاط.

وعلى ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج مجيبين على الإشكالية وعلى مختلف التساؤلات الفرعية وتأكيد أو نفي الفرضيات الموضوعة، محاولين بعدها تقديم مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

نتائج الدراسة:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي نواة الاقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة و الدور الفعال التي تؤديه لزيادة و نمو اقتصاد.

-ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم كل مميزاتها وخصائصها إلا أنها عرضة لمشاكل و عقبات كثيرة كتحد السوق لوحدها و الرعاية التامة بمختلف مراحل تطورها.

-تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة صعوبات لكن من أهم مشاكلها التمويل، مما لا تقوم مختلف البنوك بتمويل هذه المؤسسات بسبب قلة الضمانات لديها.

- من بين الأساليب الحديثة يستعمل بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة خميس مليانة- التمويل التاجيري والذي يمنح المؤسسات إمكانية تجديد التكنولوجيا وكذا توسيع استثماراتها في حالة نقص الموارد المالية ولكن بنسب ضئيلة على غرار الأساليب الأخرى المتمثلة في تقنية رأس مال المخاطر، عقد تحويل الفاتورة، والتمويل عن طريق الصيغ الإسلامية التي لم يتم تطبيقها من طرف البنك إلا إنها بصدد الدراسة لتطبيقها في العقود مستقبلا.

-ساهمت تقنيات التمويل المستحدثة في الجزائر والمتمثل في التمويل التأجيري ،رأس مال المخاطر في تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولكن بنسب ضئيلة .

-لا يمكن اعتبار القرض الايجار منفذ أمان أكيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تواجه حالة مالية متدهورة أين هذه التمويلية لا تتاح للمؤسسات التي تظهر وضع مالي جيد لها، كما أن المؤسسات المالية تقوم بإجراءات دراسة للمشاريع الممولة ولا تمنح موافقتها إلا للمشاريع التي لها تدفقات مالية كافية لتسديد الإيجارات طيلة مدة العقد.

اختبار الفرضيات الدراسة:

-بالنسبة إلى الفرضية الأولى و التي تنص على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصاد، نظرا لما تتميز به من خصائص حيث يمكن لها سرعة الانتشار في الاقتصاد بحكم صغر حيزها لقد تم إثباتها من خلال دراستنا للفصل الأول تمحور حول تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و طرق تمويلها.

-أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها هل يوجد من بين الأساليب الحديثة هناك بديلا تمويليا ملائما و ما تم التوصل إليه ان تقنية التمويل التاجيري هو الأسلوب الوحيد المستعمل من بين الأساليب الحديثة الأخرى في بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة خميس مليانة – وذلك من خلال الجانب التطبيقي.

– اما فيما يخص الفرضية الثالثة والأخيرة و التي نصت على أن الجزائر قامت بوضع آليات تمويل متخصصة تلاءم طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و من بينها القرض الايجاري، لكن برغم ذلك لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة وغير كافية قد تم إثباتها أيضا و ذلك من خلال الدراسة التطابقية التي قمنا بها في الوكالة حيث أثبتت لما أن التمويل بالقرض الايجارى مطلوب أكثر من الأنواع التمويلية الأخر كما استنتجنا إن العمل به قليل جدا ومتواضع أي مزال العمل بمثل هذا النوع من التمويل محدود.

توصيات الدراسة:

- تشجيع البنوك على الاهتمام بالأساليب الحديثة الأخرى.
- القيام بحملة إعلامية للتعريف بالقرض الايجاري وكذا الأساليب الحديثة الأخرى وجعلها في متناول أصحاب المؤسسات والمستثمرين.
- مواجهة التحديات المفروضة على منظومتها المالية وبصفة خاصة الجهاز المصرفي، يجب التفكير في السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة البنوك وتقوية مراكزها المالية ودعم قدراتها التنافسية، من خلال تقوية رأس مالها وتحولها إلى البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات وبالخصوص تطوير جميع التمويل المستحدثة وهذا لتنويع إستراتجيتها الاستثمارية من جهة وتلبية احتياجات التمويلية للمؤسسات اقتصادية من جهة .

- لابد على ينك القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة وعلى الوكالة بصفة خاصة من خلال استعمالها لتمويل عملياتها الاستثمارية ومشاريعها، فاستعمالها لتقنية تمويل المشروع يجب أن يكون بطريقة مكررة ومستمرة لجميع مشاريعها الضخمة.

أفاق الدراسة:

- دراسة مقارنة الأساليب الحديثة بين الواقع النظري والتطبيقي .
- التمويل عن طريق القرض الايجاري كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي .
- التطورات العالمية وأثرها على الجهاز المصرفي والمؤسسات المتخصصة للمتطلبات المستقبلية .

قائمة المراجع

-الكتب:

1. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008،

2. صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، وكالة البويرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أوكلي محمد أو لحاج بالبويرة، الجزائر، 2015/2014

3. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، سنة 2005 .

-البحوث االجامعية:

***اطروحة دكتوراه:**

1. يخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر2003–2004

2. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،2005.

***مذكرات ماجستير:**

1. حكيم بوحرب، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير**، العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008

***مذكرات ماستر:**

1. بوخطه رقاني، خمقاني نريمان، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية –دراسة حالة بعض مؤسسات**، ورقلة، مذكرة ماستر، في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012 .
2. .صالحي سلمي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، وكالة البويرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أوكلي محمد أو لحاج بالبويرة، الجزائر، 2015/2014
3. عبيدات عبد الكريم، **حضانات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006

4. فتيحة عقون، **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية –غير منشورة – جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009،2008

5. فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012–2013

6. ماتن لبنى، **آليات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة 184**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر 2014/ 2015.

-مداخلات:

1. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام،**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقي الدولي تحت عنوان الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في القضاء على البطالة**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17، 18 افريل 2006.

2. بومود ايمان، ريحان الشريف، مداخلة تحت عنوان، **بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة احدث مصدر لتمويلها**، جامعة باجي مختار عنابة، ص34.

3. الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، **متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقي الدولي تحت عنوان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر 18/17 أفريل 2006.

-الدوريات

* رابح خوني رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25–28 ماي 2003 .

الوثائق والمراسيم:

*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/1 العدد رقم 02، بتاريخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير سنة2017